انتقادات تطول «الأمبيرات» العشوائية في الأحياء وازدياد ساعات التقنين لأكثر من ١٠ ساعات يومياً!

مدير الكهرباء رداً على أعضاء مجلس العاصمة: زيادة ساعات التقنين بسبب الشتاء

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن» زيادة رسوم الإشغال السنوية لمواقف السيارات «المأجورة» بسبب ارتفاع التكاليف

| فادي بك الشريف

قرر مجلس محافظة دمشق رفع رسوم الإشغال السنوي لمواقف السيارات العائدة للقطاعين العام والخاص بما في ذلك «المنزلية».

وأصبح بموجب القرار بدل الإشغال السنوي للموقف الواحد لشاغلي الشقق السكنية في البناء أو بالنسبة لمالك كامل البناء (سكني) ٢,٥٥٥ مليون ليرة بدلاً من مليوني ليرة، لتصل تكلفة المتر المربع لليوم الواحد إلى ٧٠٠ ليرة.

وتقرر رفع بدل الإشغال السنوي للفنادق والمطاعم وصالات المناسبات والمولات والبنوك والشركات والمدارس والمعاهد والجامعات والنوادي الرياضية، إلى ٥ ملايين و٦٥٧ ألف ليرة ليصل سعر المتر المربع إلى ١٥٥٠ ليرة يومياً.

وبالنسبة للمحال التجارية بأنواعها تم رفع الرسم السنوي إلى ٣ ملايين و٦٥٠ ألف ليرة.

وفيما يخص بدلات الإشغال بالنسبة لجهات القطاع العام الحكومي (وزارة، شركة، مؤسسة، مديرية، هيئة، وكل الجهات التي تتم معاملتها على أساس قطاع عام) إضافة إلى جهات القطاع النقابي (أحزاب، نقابات، منظمات، غرف مشتركة من تجارة وصناعة وزراعة والجمعيات بأنواعها) فإنه يستوفى ثمن الموقف (تكاليف إلزامي مرة واحدة) وشاخصة ممنوع الوقوف والتوقف (مدخل كراج خاص) بـ٥٠٠ ألف ليرة لمرة واحدة، وكذلك الرقم بالنسبة لثمن المسامير الخزفية لتحديد الموقف الخاص (٢٠ مسماراً خزفياً) أو بالدهان الطرقي (الإلزامي لمرة واحدة)

أما ثمن اللاصقة الواحدة لموقف خاص فحدد بـ٢٥٠ ألف ليرة، وأجور اليد العاملة ٢٥٠ ألفاً، وثمن الجهاز الكهربائي الواحد لحجز موقف خاص (اختياري) بمليون ليرة.

وفي تصريح لـ «الوطن» أكد عضو المكتب التنفيذي أمين زيدان أن الزيادة كانت بسبب الارتفاع الكبير الحاصل بالكلف والمواد ومختلف مستلزمات يهدف مواءمة الزيادة مع الأسعار الرائجة.

هذا وتابع مجلس المحافظة جلساته، بالتطرق لموضوع الكهرباء والتقنين الكهربائي لأكثر من ١٠ ساعات، وسرقة تجهيزات الإنارة، والدراجات النارية وسرقات محتويات السيارات ليلاً.

ووجه أعضاء في المجلس انتقادات لانتشار «الأمبيرات» بشكل عشوائي في عدد من الأحياء السكنية، مؤكدين أن مديرية الكهرباء قامت بضبط عدة مخالفات وإزالة بعض الكابلات المخالفة.

وطلب الأعضاء إمكانية تفعيل طائرات «درون» ضمن غرفة عمليات وذلك لضبط السرقات، إضافة إلى ضرورة تفعيل الساحات التفاعلية.

وردا على تساؤلات الأعضاء أكد معاون قائد شرطة دمشق العميد أيمن حليمة أن فرع المرور بدمشق بالتعاون مع مديرية هندسة المرور والنقل في المحافظة يقومان بشكل دائم بترحيل السيارات المتروكة والمهجورة في شوارع وأحياء المدينة، حيث يوجد عدد كبير من السيارات بحاجة إلى ترحيل من المدينة.

وكشف العميد أن هناك دراسة تجري حالياً لإنشاء مركز لحجز السيارات وتجهيزه بشكل مناسب وملائم وكاف.

كما أكد أن فرع المرور بدمشق قام بحجز نحو ١٩٧٥ دراجة آلية نارية وكهربائية مخالفة خلال العام الماضي.

وأضاف إنه تم تأجيل موضوع طائرات «درون» لعدم توافر الإمكانيات اللوجستية حالياً.

وبين المقدم محمود منصور من فرع مرور دمشق أن شرطة المرور تقوم بحجز أي دراجة نارية مخالفة لقانون السير ولا يتم المصالحة عليها إلا عن طريق المحكمة بعد إحالة الضبط أصولاً.

هذا وأوضح مدير كهرباء دمشق لؤي ملحم أن زيادة ساعات التقنين الكهربائي مرتبط بالكميات الواردة، إضافة لتضاعف الأحمال على الشبكة خلال الشتاء.

وبين ملحم أنه سيتم وضع محطة ٦٠ ميغا واط في «المزة» ما يخفف الأحمال عن بقية تجمعاتها، مؤكداً وجود مجموعة من الدراسات لتخفيف الضغط عن بعض المواقع في «الدويلعة».

وأضاف: بالنسبة لوضع محولة في «دمر البلد» فقد تم وضع وتجهيز البرج لها وبانتظار ورود محولة (٦٣٠ ك. ف آ) لحل المشكلة.

وبين مدير شؤون الأملاك بشار الأشقر بدء العمل على تحديد المواقع المخصصة للمواطنين المسجلين ضمن الأسواق التفاعلية وتزويدهم بالنموذج المخصص لهم والمعتمد من المحافظة وسيتم تثبيتها فور تجهيزها.

وأشار إلى أن المحافظة بصدد إعادة تقييم كل عقود الإيجار والاستثمار وبيان تحققها للغاية المعقودة لأجلها وإعادة التقييم والتوازن المالي حيث تم سابقاً جرد كل أملاك المحافظة وبالتعاون والتنسيق مع مديرية المصالح العقارية.

وأكد الأشقر أن كل استثمارات المحافظة تتم عبر مزادات علنية ولم يتم خلال عام ٢٠٢٣ أي عقد بالتراضي، كما أن المحافظة لم تصدر أي رخص جديدة للأمبيرات في دمشق.

• معاون قائد الشرطة: تأجيل استخدام طائرات «درون» لعدم توافر الإمكانيات اللوجستية

• مدير الأملاك: المحافظة لم تصدر أي رخص جديدة للأمبيرات في دمشق

محافظة ريف دمشق تدرس تسعير الأمبيرات

شحرور لـ«الوطن»: سعر الكيلو واط حالياً ١٠٥٠٠ ليرة في عربين

| عبد المنعم مسعود

قال رئيس بلدية عربين راتب شحرور: إن تسعيرة مولدات الأمبيرات لم تصدر بعد من المحافظة وإن عملية التسعير تتم الآن من لجنة مشكلة من مجلس المدينة، كاشفاً عن أن اللجنة تحدد التسعيرة كل أسبوع وفق التكاليف.

ووفقاً لرئيس البلدية فإن سعر الكيلواط من الكهرباء حالياً هو ١٠٥٠٠ ليرة وإن البلدية زودت المحافظة بكشوف تقديرية للتكاليف بانتظار صدور القرار بالتسعير من المحافظة وبالتالي تزويد منتجي الأمبيرات بمادة المازوت.

وبين شحرور أن المادة التي يعتمدها حالياً منتجو الأمبيرات بتشغيل مولداتهم هي الزيت المحروق بعد إضافة مادة النفط له مبيناً أن عملية الحصول على مادة المازوت من السوق السوداء مكلفة مادياً في ظل تحليق أسعاره لتتجاوز ١٥ ألف ليرة.

وأكد شحرور أهمية وجود الأمبيرات في المدينة والتي بلغ عدد منتجيها خمسة منتجين وخصوصاً أن أغلب الورشات المهنية في المدينة والتي يتجاوز عددها الـ٦٠٠ ورشة تعتمد عليها في استمرار عملها.

وكشف شحرور عن أن عدد المعامل في المدينة يتجاوز ٦٠ معملاً تشغل آلاف العوائل وتعتمد أغلبها على خطوط الأمبيرات فيما يعتمد عدد من المعامل والمصانع الكبيرة على خطوط الكهرباء الذهبية.

ويرى شحرور أن واقع الكهرباء الحكومية في المدينة سيئ فعدد المحولات لا يتجاوز الست محولات وعملية التغذية ما زالت تعتمد على كمية ٦ أمبيرات والتي لا تكفي منازل المشتركين ولا تشغل البرادات والغسالات، مؤكداً أن وصول التيار الكهربائي لا يتجاوز الساعة كل ١٢ ساعة في أحسن الأحوال.

ويبين رئيس مجلس المدينة أن أغلب سكان المدينة مشترك مع أحد منتجي الأمبيرات وأن عملية الاستهلاك تختلف من منزل لآخر لكن هناك نسبة كبيرة لا يكاد اشتراكها يذكر حيث تستخدم الأمبيرات لشحن الهواتف والإضاءة فقط بينما هناك شرائح تستهلك أكثر من كيلو واط في الأسبوع.

وأكد عضو المكتب التنفيذي عمران سلاخو أنه حتى الآن لم تصدر أي تسعيرة وأن هناك دراسة لتكلفة الكيلو واط ساعي في محافظة ريف دمشق وستعرض على المكتب التنفيذي لاتخاذ القرار المناسب.

مدير إدارة الكوارث في «الإدارة المحلية» لـ«الوطن»: الأضرار في سهل عكار كبيرة وآليات الهندسة تستكمل عملها

وزيرا الزراعة والموارد المائية يتفقدان المناطق المتضررة في طرطوس

| محمد منار حميجو

يبدأ وزيرا الزراعة والإصلاح الزراعي والموارد المائية زيارة إلى المناطق المتضررة نتيجة السيول في محافظة طرطوس.

وبيّن مدير الإطفاء وإدارة الكوارث في وزارة الإدارة المحلية والبيئة العميد عصام محمد في تصريح لـ«الوطن» أن كمية السيول والمياه التي أصابت سهل عكار في ريف طرطوس كبيرة، مؤكداً استنفار جميع الجهات المعنية في محافظة طرطوس، وأن وزارة الإدارة المحلية تقوم بالمتابعة الحثيثة والمباشرة مع محافظة طرطوس بمتابعة الأضرار والإجراءات المنفذة.

وأوضح محمد أنه تمت عمليات التعزيل وفتح القنوات التي تسببت السيول بإغلاقها، مشيراً إلى أنه حالياً تستكمل آليات الهندسة تعزيل المسارات المطرية والمصارف التي تؤدي إلى المنازل إضافة إلى فتحات المجاري المائية عن كامل الأراضي الزراعية، مشيراً إلى أن المديريات المعنية مثل مديرية الزراعة مستمرة بحصر الأضرار بالنسبة للبيوت البلاستيكية والأراضي الزراعية والثروة الحيوانية.

وأشار إلى أنه تم تقديم الاستجابة السريعة للأهالي خلال الأيام الماضية.

ولفت محمد إلى أنه في حال تعرض أي محافظة لكارثة طبيعية أو اصطناعية فإنه يتم تشكيل لجان في المحافظة التي حدثت فيها الكارثة تكون معنية بالطوارئ للتعامل معها وفق حجمها ومساحتها ومن الممكن أن تقدم المساعدة من محافظة ثانية في حال كانت المعدات والتجهيزات والكوادر البشرية في المحافظة التي تعرضت لهذه الحالة لا تكفي، بمعنى أن الكارثة أكبر من الكوادر الموجودة.

وأضاف: يمكن للمحافظ في المحافظة التي حدثت فيها الحالة الطارئة أن يطلب المساعدة من المحافظات الأخرى بعد إعلام وزارة الإدارة المحلية، كما أنه يتم الإعلام من المحافظين الذين قدموا المعدات والتجهيزات، مشيراً إلى أنه في العام الماضي أثناء تعرض العديد من الغابات إلى الحرائق في بعض المحافظات تم تقديم الدعم من جميع أفواج الإطفاء والدعم في المحافظات وهي الحالة نفسها في حال وقوع حالات طارئة من سيول وانجرافات ومن هذا المنطلق يتم وضع كل الطوارئ في الخدمة.

وفيما يتعلق بزيادة الكوادر أكد محمد أنه يتم المتابعة مع الجهات المعنية والعمل على تعيين كوادر وفق التعميم الخاص بالإطفاء باعتبار أن المسابقة المركزية لم تلب احتياجاتنا من الكوادر البشرية التي نحتاجها.

وأشار العميد محمد إلى أن هناك شروط محددة للتعيين في المديرية مثل اللياقة البدنية بمعنى أنه يجب أن تتوفر بالشخص شروط اللياقة حتى يستطيع أن يقوم بعمليات الإنقاذ.

وأضاف محمد أن الوزارة تعمل تعيين عناصر إطفاء وفق الشروط المطلوبة المشار إليها.

وأكد محمد أن عدد الحالات التي تم التعامل معها في العام الماضي ١٠٢٥٠ حالة تشمل كل أنواع عمليات المهمات من إطفاء حرائق وعمليات إنقاذ وإسعاف وكهرباء وغيرها من الحالات التي تم التعامل معها.

أكثر من ١٠ آلاف حالة تم التعامل معها من حرائق وعمليات إنقاذ وغيرها في العام الماضي

الأمطار ترفع مخزون سدي الرستن ومحردة

مدير الموارد المائية بحماة لـ«الوطن»: الآليات في مختلف المناطق تحسباً لأي طارئ

| حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن مدير الموارد المائية بحماة مطيع عبشي لـ«الوطن»، أن الأمطار الغزيرة التي عمت جميع أنحاء المحافظة زادت من منسوبَي سدَي الرستن ومحردة بشكل ملحوظ، ومن غزارة الينابيع والأنهار بالمحافظة بشكل كبير، وهو ما دفع المديرية للاستنفار بآلياتها وكوادرها، واتخاذ العديد من الإجراءات تحسباً لأي طارئ.

وأكد أن الآليات لم تزلْ في مواقعها بمختلف المناطق التي من المحتمل أن تشهد غزارات مطرية أخرى للتدخل بالوقت المناسب.

وأوضح أن الهطل المطري الأخير أسهم بزيادة مخزون سد الرستن ليصل حالياً لنحو ٦٨ مليون م٣، وسد محردة لنحو ١٢ مليون م٣، وتخضع المخازين وحالة السدود لمراقبة مستمرة بشكل آنيّ، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة حسب الموقف.

وأشار إلى أن أغزر الأمطار التي شهدتها المحافظة، كانت في منطقتَي مصياف والغاب، حيث تجاوزت كميات الهطل عن الموسم الماضي بشكل كبير، فظهرت غزارة الينابيع بشكل واضح في كل من نهر البارد وأبو قبيس وطاحون الحلاوة ونهر السارout، وتقدر غزارة كل من نهر البارد وأبو قبيس بنحو ١٥ ألف م٣ في الساعة وهي موسمية تتراجع في فصل الصيف.

وذكر عبشي أنه تم توزيع آليات المديرية مسبقاً في المواقع المحتمل غمرها، وذلك في نهر البارد وطاحون الحلاوة وعين الكروم وساقية نجم ونهر السارout ونبع الفوار، حيث تم تسليك جميع المصارف والعوائق، وذلك بالتنسيق مع هيئة تطوير الغاب والخدمات الفنية ولم تسجل أي أضرار، ولمّا تزل الآليات في المواقع تحسباً لأي طارئ.

ولفت إلى أن مديرية الموارد المائية تعمل بإعادة تأهيل شبكة ري حماة الرئيسة والفرعية بعد توقفها مدة ١٢ عاماً، والتي تروي ٧٤٠٠ هكتار وسيوضع هذا المشروع بالخدمة خلال هذا العام في موسم الري وهو مشروع كبير سيسهم في زيادة المساحات المزروعة.

وأضاف: إن المديرية عملت خلال العام الماضي على إعادة تأهيل محطة ضخ التوينة التي كانت متوقفة عن العمل منذ عام ٢٠١١، وهي من أهم المشاريع المائية بالمحافظة، لأنها تروي نحو ٣٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية، ومشروعها هو المنطلق الأساس لإعادة تأهيل مجمع أقاميا المائي في منطقة الغاب، لأن هذا المجمع – الذي يضم محطات ضخ التوينة والشريعة وقلعة المضيق وباب الطاقة – هو المغذي لسد أقاميا الذي تبلغ طاقته التخزينية نحو ٢٧,٥ مليون م٣، وعند الانتهاء منه بشكل كامل سيروي نحو ٦٥٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية في منطقة الغاب.

وتحوي المحطة ٤ مضخات وتصريف الواحدة منها ١ م٣ في الثانية، إضافة لتزويدها بخط معفى من التقنين.

وذكر عبشي أن الهيئة العامة للموارد المائية قيد التعاقد مع إحدى جهات القطاع العام لإعادة تأهيل محطة ضخ أقاميا بشكل جزئي وبتكلفة قد تصل إلى نحو ١٠ مليارات ليرة.